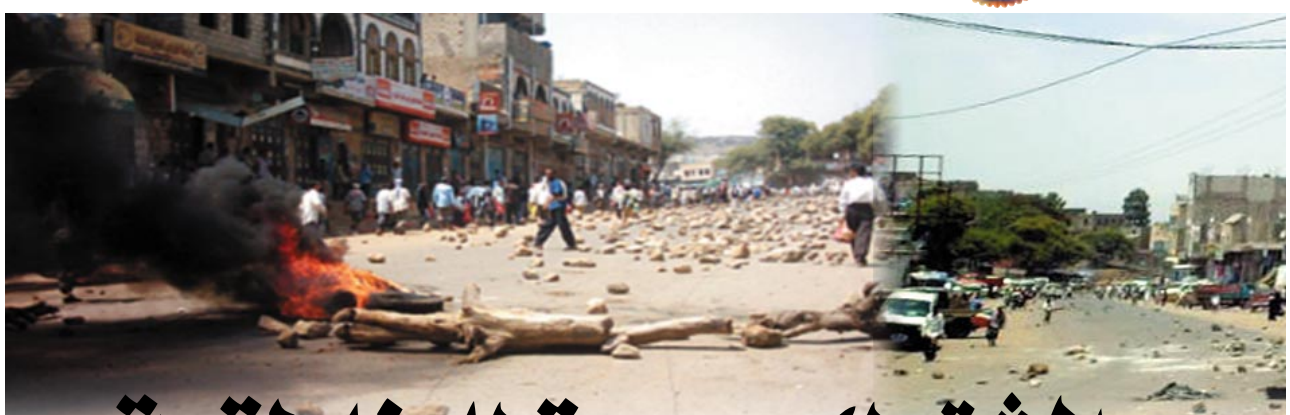

«المشترك».. بوق للمناطقية

• بالديمقراطية نبني الوطن.. فهي وسيلة بناء وليست معول هدم.. الديمقراطية للديمقراطيين.. والديكتاتورية نهج الهدم والتخريب والظلام نظرية وتطبيقاً..

أحزاب يمنية بعد خروجها الى حيز التنوير الديمقراطي الذي اشعل نوره علم الوحدة الخفاق وهاجاً اصرت إلا ان تتنكر لنور الوطن وأعلنت في الارجاء جهاراً نهاراً عودتها الى ماضي السواد المقيت..!!

كما هو حال احزاب فرقاء اللقاء المشترك عندما تحولت الى دعاة ضلالة وفتنة وانقلبوا على الديمقراطية..

استطلاع: فاروق ثابت

□ الصوفي

□ الخلاقي

□ الزبيري

رئيس جامعة تعز: الأحزاب وتورطت بالإساءة للوطن

أمين عام جامعة حضرموت: قيادات المعارضة تتعارض مع برامج أحزابها

استاذ بجامعة عدن: استغلوا قضايا المواطن ليهدموا مستقبله

أكاديميون وسياسيون شخصوا هذا الانقلاب وحال التراجع والتدهور المشين لهذه الاحزاب في مواقفها ضد الوطن والثوابت ولم يجدوا في تحقيق لـ«الميثاق» أفضل من المحاكمة دواءً لعلة مشتركة تحولت خلالها احزاب التقليعة الى أبواق للمناطقية.

○ الدكتور محمد الصوفي – رئيس جامعة تعز :

– الاحزاب تحمل رسالة سامية للمجتمع بشرائحه المختلفة وبموجب هذه الرسالة يجب على الاحزاب ان توحد ولاتفرق وان تجمع ولا تشتت وان تبني ولا تهدم ولا تغلب المصلحة الذاتية على كل المصالح العامة وان تعزز المصلحة وتعمل على صونها بتجنب الانزلاق في اثارة الفتن وان لاتزج بنفسها للتورط في بث النعرات الطائفية والمناطقية وذلك من خلال التمسك بالثوابت الوطنية واللجوء الى طاولة الحوار في حال أي اختلاف.

مضيفاً : ان الدعوة الى المناطقية مجرد نكاية سياسية غير شرعية تورطت فيها بعض الاحزاب بالاساءة الواضحة للوطن والثوابت الوطنية حيث أضمرت الحق واشهرت الباطل ونظرت الى كل شيء بمنظور سلبي.

ويتابع الصوفي : الاحزاب كلها اذا كانت مؤمنة بأهداف الثورة اليمنية وحب الوطن ومصلحته العليا، ولديها نوايا صادقة وعقلانية فالامر يحتم ان تتخلص من اثارة الفتن والنعرات الطائفية والمناطقية من خلال الحرص على الامن الاجتماعي والاستقرار والتنمية والبناء وان لا تتبع اسلوب تهييج الناس.

خيانة عظمى

○ ويقول الدكتور عبدالله الخلاقي – امين عام جامعة حضرموت :

– الاحزاب السياسية شاركت في انتخابات ٩٣،٩٧،٢٠٠١،٢٠٠٣،٢٠٠٦م، واشكالية احزاب المعارضة انها تطرح الديمقراطية عنواناً كبيراً لنشاطها السياسي في الوقت الذي فيه تجد هذه الاحزاب نفسها ليست مستعدة لتقبل نتائجها.. فالناخب بامكانه في اية لحظة من اللحظات تغيير اتجاهاته نحو هذا الطيف او ذاك بما يواكب مصالحه ووفقاً لذلك تأتي النتائج الانتخابية مخيبة لآمال الاحزاب التي لم يولها المواطن اهتمامه مخالفة لما كان يتصوره بعض قيادات تلك الاحزاب.. وبالتالي تلجأ لالقاء اللوم على السلطة والادعاء بالتزوير وعدم الحياد واستغلال مال الدولة، وهكذا من الاعذار التي تبين الوقائع أن العملية الانتخابية في اليمن قد سارت في اتجاهات متطورة منذ ٩٣م وحتى الآن وهناك شهادات تاريخية محلية واقليمية ودولية.

واضاف : يفترض في الاحزاب اساساً ان تختلف ولكن في نهاية المطاف تتفق على ثوابت اساسية معينة للمحافظة على الوحدة والديمقراطية..

متابعاً : للاسف الشديد في الآونة الاخيرة شهدت تصعيداً لمستوى الخلاف من مجرد ادعاءات ضد السلطة بالتدخل والتفريخ الى مستوى آخر يدعو الى المناطقية والانفصال وتأجيج افكار تقود الى الفتنة الاجتماعية وهذا الامر يؤدي الى نتائج كارثية بالوطن لأنها لا تقف عند حدود حزبية ولكن يتأذى منه كل مواطن بما في ذلك الاحزاب السياسية ذاتها..

ويؤكد امين عام جامعة حضرموت : ان طرح الشعارات على مستوى الشارع والتي تبدأ في بعض القضايا المطلبية ثم انحرافها الى شعارات مناهضة يدلل على ان هناك تغذية خارجية تتعاطى معها بعض القيادات ولانستطيع ان نتهم الكل..

فهذه الاحزاب نفسها ترى في برامجها ضرورة التمسك بالوحدة وعدم التخلي عنها، غير اننا نرى وللاسف الشديد هذه الاحزاب تتعاطف مع الشعارات في الشارع وتعود لترفع الشعارات لمرات عدة ثم ما تلبث حتى تصر على النزول للشارع مصرة على تأجيج الناس بظاهر الخوف على ظروف المواطن وحقوقه المعيشية وباطن بات مكشوفاً يجسد حملة انتخابية قبل اوانها وبأسلوب خاطئ.

ويقول الخلاقي : مايطرحه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو مبدأ الحوار وبالتالي فإن اية مبادرات وافكار وآراء وتصورات لبناء الوطن من اي حزب كان يمكن عرضه ومناقشته شريطة ان لايتمسك صاحب الفكرة او المبادرة بأن مايتصوره هو الحقيقة المطلقة.

مؤكداً ان المتمسكين بآرائهم ينطلقون فيها من ماض ديكتاتوري لايرى إلا نفسه، وان قيادات هذه الاحزاب لاتزال متأثرة بفكرها الماضوي العقيم دينياً وعلمانياً وبالتالي تتأثر بذلك الارث والمرجعية.

خاسرون ومفلسون

○ الدكتور سالم الباني – الاستاذ بجامعة عدن فيقول :

– اساليب احزاب المعارضة باتت مفضوحة ومكشوفة، ولم يعد يخفى على الشعب المآرب الواهية التي تسعى من خلالها إلى استغلال الديمقراطية لبث الفتنة بين ابناء اليمن الواحد.

مضيفاً : ان هذه الاحزاب المعارضة واهمة فيما ترمي اليه من مكائد لان نار الفرقة والتمزق والعصبية قد اكتوى بنارها ابناء الوطن، وقبل يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م وما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ المشئوم إلا واحد منها وكل منا يعرف فداحة المآسي التي اسفرت عن هذه الاحزاب.

ويؤكد الباني : المعارضة خاسرة.. ووحده الوطن والانجازات الديمقراطية التي تحققت ما بعد الـ٢٢ من مايو هي المنتصرة، فوحدة الوطن عمدت بانتخاب المؤسسات التشريعية لثلاث فترات وان ما تدعون اليه قيادات المعارضة من فوضى وعصبية فهم بذلك يريدون تفكيك المجتمع المتماسك لانهم شعروا ان اي اساليب اخرى لايمكن ان ينجحوا فيها فهم مفلسون والشعب قد مل خطاباتهم المزيفة التي لاتمت لمصالح الوطن بصلة سوى ان تكون نقطة عبور.

استاذ بجامعة تعز:

الفوضى تتعارض مع الديمقراطية

استاذ بجامعة حضموت:

الماضي الأيديولوجي جزء من الأزمة

أعداء الديمقراطية

○ الى ذلك يقول الدكتور عبدالرحمن الزبيري – الاستاذ بجامعة تعز :

– الديمقراطية ممارسة راقية في اسلوب الحكم وهي تخلق منظمات مجتمع مدني متطورة وتؤسس لمجتمع مدني متطور، تنتقل فيه الديمقراطية من قواعد واساليب الى عادات وتقاليد عندما يتمثلها اي شعب من الشعوب واي حزب من الاحزاب.

والديمقراطية تتعارض جملة وتفصيلاً مع الدعوات المناطقية والانفصالية والنعرات القبلية والعشائرية والطائفية وان استخدام المناخ الديمقراطي لرفع شعارات مختلفة كالمناطقية والقبلية والعشائرية والطائفية والشطرية من قبل المعارضة بشكل خاص لتكسب من خلالها اصواتاً هنا واصواتاً هناك هو أمر مضر بالديمقراطية ومعاد لها واسلوب هدم للبنيان الاجتماعي وتمزيق لنسيجه المتماسك وخطر على السلام الاجتماعي ووحدة الوطن اليمني وتقدمه.

أحزاب مأزومة

○ ويشخص الدكتور يوسف سعيد احمد – استاذ الاقتصاد بجامعة حضرموت حقيقة المعارضة بالقول :

– ان احزاب المعارضة لم تستوعب الواقع والمتغيرات وان كثيراً منها لاتزال متحوصلة حول فكرها السياسي العقيم ونظرتها الشمولية وبالتالي فهي تقع في اخطاء فادحة احياناً لأنها لم تغادر مواقعها السابقة على الرغم من محاولاتها وضع بعض اللمسات بشأن برامجها، لكنها في حقيقة الأمر لاتزال حبيسة فكرها ونظرتها الشمولية للواقع والمتغيرات..

مضيفاً : ماذا ننتظر من احزاب ولدت مأزومة ومازالت، سوى اعادة انتاج الازمات لتصدير مابداخلها الى المجتمع هروباً مما تعيشه حيث تعمد الى استغلال متاعب التطوير ومشاكل البناء الوطني لخدمة مصالحها الانانية.

متابعاً : ان الماضي الشمولي الديكتاتوري القائم على القمع والارهاب والاغتيالات والتصفيات والزج بالوطن الى أتون الاقتتال والحروب يجسده حالياً السعي لاثارة المناطقية ورفض اي مقترحات تخدم الوطن.

ويقول : كان من المفترض ان تقدم المعارضة حلولاً وطنية قائمة على الواقع تقدم من خلالها دوراً محورياً يساهم في عملية النهوض الحضاري والذي تشهده اليمن.. غير ان هذه الاحزاب لاتجيد سوى نظرية المؤامرة.. وينوه : ومع ان المشترك يعلم ان المشكلة المركبة بنيوية معقدة بسبب الظروف التاريخية لليمن، لكنها لاتناقش هذه القضايا حيث يطغى البعد السياسي في تفكيرها على العوامل الموضوعية وهذا مايوقعها في انتاج مزيد من الاخطاء.

حاكموا المناطقيين

○ الدكتور صالح ميسري – استاذ القانون بجامعة عدن طالب بضرورة محاكمة المخالفون للنظام والدستور والقانون المعمول به في اطار الجمهورية اليمنية..

وقال : المؤتمر الشعبي العام بقيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حقق الوحدة اليمنية وأرسى مبادئ انسانية وديمقراطية من خلال اجراء الانتخابات الحرة والنزيهة التي شهدتها اليمن وعمل على تثبيت وتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وهو الآن يقود استكمال مرحلة جديدة لتثبيت النظام السياسي بطرق متقدمة ومتطورة..

ويؤكد : على احزاب المعارضة ان لايعملوا بقناعات غير مقبولة لتعطيل التوجهات الجديدة لتعزيز النظام الوطني الديمقراطي كالدعوة الى المناطقية والانفصال والانقلاب على كل الاسس الديمقراطية التي تم ارساؤها.

المنظمات دور مرتقب لآمال كبيرة

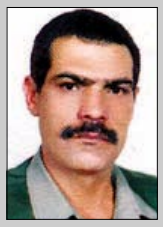

يحيى علي نوري

□ هل تكتفي المنظمات المدنية والإبداعية والجماهيرية بما أعلنته مؤخراً عبر بياناتها عن موقفها الداعم بلا حدود للمشروع السياسي الذي تقدم به فخامة رئيس الجمهورية إلى مختلف الفعاليات الوطنية على طريق جهوده الوطنية المخلصة والهادفة إلى تحقيق أصلاح شامل للنظام السياسي ! أم أنها أي هذه المنظمات في حالة من الاستعدادية اليوم للقيام بدور أكثر فاعلية لترجمة موقفها الداعم للمشروع السياسي حتى يجد النور ؟.

تساؤل لا شك يضع نفسه بقوة ويعبر عنه العديد من المراقبين والمهتمين المنتظرون بشغف كبير لما ستقوم به المنظمات المدنية من دور إزاء هذه القضية الوطنية وما إذا كانت عند مستوى هذا الحدث وتمتلك كافة المقومات التي من شأنها أن تمكنها من المواكبة والتناغم مع الحدث الوطني الراهن وكذا مدى قدرتها على إحداث مشاركة في رسم ملامح وآفاق مستقبل النظام السياسي لبلادها .

ولا ريب أن مبعث هذا التساؤل هو الحرص الكبير على أن تسجل المنظمات اليمنية وعلى مستوى مختلف إطاراتها وموضوعاتها المهنية والإبداعية والجماهيرية حراكاً فاعلاً مع هذه القضية من خلال رؤية شافية لطبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا وما تفرضه من متطلبات ملحة وضرورية على طريق تحديث وتطوير تجربتها الديمقراطية وعلى مستوى كافة جوانب عملياتها من خلال العديد من البرامج والمناشط التي تهدف إلى تمكينها من الغوص المقتدر في كافة أهداف وحيثيات ومضامين المشروع السياسي لفخامة الرئيس والعمل برؤية علمية على إثراءه بالمزيد من الآراء والمقترحات التي تصب جميعها من أجل بلوغ نظاماً سياسياً يكون بمثابة التتويج الحقيقي لنضالات وتضحيات شعبنا من أجل المستقبل الأفضل المرتكز على أساس وقواعد قوية للدولة اليمنية الحديثة .

وأن تجسد هذه المنظمات بأنها عند مستوى المسئولية الوطنية الحقيقية المنتصرة لآمال وتطلعات شعبنا وبأسلوب متجرد تماماً من كافة الأجواء والمصالح الأنانية والقدرة على التعاطي بمهنية وعلمية مع القضايا الوطنية والفهم والاستيعاب الكاملين لكافة معطيات الحياة اليمنية السياسية.

وحقيقة أن الاستجابة المبكرة لهذه المنظمات وما أبدته أيضاً من تفاعلات إيجابية مع المشروع السياسي لفخامة الرئيس من خلال ما سجلته من حضور مشرف في اللقاء الموسع الذي رأسه فخامة رئيس الجمهورية بمدينة تعز أواخر شهر رمضان المنصرم فإنها ووفقاً لما تمخض عنه اجتماعها هذا أضحت اليوم أمام مسئولية تاريخية يتطلب منها البدء في خوض برامج ومناشط تتصل موضوعاتها بكافة جوانب المشروع السياسي وأن تحدد لنفسها وبدقة متناهية العديد من الأهداف والوسائل لتحقيق دور أكثر فاعلية في التوجهات الراهنة وفي إطار الالتزام بالأسس والقواعد العلمية ، وكذا الدراسة المتأنية لكافة احتياجات ومتطلبات الواقع اليمني وعلى مستوى كافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن ثم ما يتطلبه منها من حرص كبير على جعل فعالياتها هذه في منأى من التدخلات الحزبية ذات المواقف المتشنجة والرؤية الضبابية للمشهد السياسي اليمني وآفاق تطلعاته وطموحاته الإصلاحية .

كما أن هذه المنظمات وفي إطار حراكها المرتقب بإمكانها الإطلاع من خلال فعالياتها الحوارية والتثقيفية والتوعوية والإرشادية على واقع الإصلاح السياسي الذي تعيشه الحياة العربية عموماً وأن تقوم بإجراء مقارنات مهنية وعلمية للواقع اليمني والواقع العربي عموماً حتى تستكشف عظمة الطموحات الكبيرة التي تتطلع بلادنا إلى تحقيقها ولها في ذلك أيضاً أن تستكشف تجارب العديد من الأنظمة السياسية التي أخذت بالنظام الرئاسي أسلوباً لإدارة شئونها السياسية بل وقضايا العامة والوقوف أمام قدرة هذا النظام على الاستجابة لمتطلبات الواقع اليمني والتعبير عن تطلعاته في التنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة في إطار الحكم المحلي المتمتع بدرجات عالية من المهام والمسئوليات .

كما لا ننسى هنا أن نذكر هذه المنظمات على أهمية قراراتها للواقع اليمني وبالصورة التي تجعل من نتائج مناشطها وفعالياتها تصب باقتدار في خدمة هذا الواقع وبصورة تضمن لنظام بلادنا السياسي القادم المزيد من الحيوية والفاعلية والانسيابية التي تساعد على بلوغ الأهداف المنشودة .

كما يمكن لهذه المنظمات وفي إطار التوجهات الراهنة أن تشارك بفاعلية في وضع تصور إيجابي ومثمر من شأنه أن يخدم المنظمات المدنية ويجعلها تحتل مكانة مرموقة في النظام السياسي القادم باعتبار هذه القضية تمثل واحدة من الاشتراطات الحقيقية الكفيلة بدعم الممارسة الديمقراطية عن طريق المنظمات المدنية و التي تحتل الإطارات الفاعلة التي تجمع حولها مختلف القدرات والإمكانات الإبداعية و التي يزخر بها الوطن ويعول عليها كثيراً في تحقيق المزيد من ولوج آفاق المستقبل الأفضل.

تطلعات عديدة ما زلنا ننشدها من المنظمات المدنية في بلادنا من أجل تعزيز الحراك السياسي الراهن على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على أسس وقواعد دستورية تمثل جميعها تتويجاً حقيقياً لنضالات وتضحيات شعبنا اليمني من أجل الغد الأكثر إشراقاً .. الغد الذي يحافظ على مقدراته وإمكاناته الحضارية ويجعل من دوره اليوم في عالم متغير ومتحول دور يتفق مع عظمة موروثه الشفاف والحضاري والإنساني .